

نطاق الفكر والثقافة والاعلام لـ «الميثاق» :

وراء اعتصام بعض المتقاعدين
اصبح برنامجاً وطنياً وتفيذه مسئولية مشتركة

للسلاح الذي تمنى حتى بعد إقرار قانون الحيازة ان تقوم وزارة الداخلية بواجبها لأننا لانريد نصاً قانونياً يكون معطلاً. أما من يرفعون الشعار لماذا لم يطبقوا القانون الأول؟ يا أخي القانون الأول ساعطي في إحدى المواد أنه أي سلاح يستخدم في انقلاب عسكري يعاقب صاحبه بالحبس ستة أشهر أو دفع ٢٥ ألف ريال غرامة.. الا يحتاج هذا النص إلى تعديل.. يعني انقلاب على السلطة والنظام وأقول للجاني ستة أشهر حبس أو ٢٥ ألف غرامة ثم أن القانون السابق لا يوجد فيه قانون مفرقات كان يومها قضية الإرهاب غير موجودة، اليوم نتحدث عن مواقع بيع سلاح ومفرقات يعني ان الوضع تغير تماماً.. كان يتحدث ويتعامل مع قضايا بسيطة أما اليوم فيجب إعادة النظر في القانون بشكل كامل ثم يجب ان تكون قضية الحيازة من القضايا الرئيسية.. حر سلاحاً شخصياً فهذا من حقل.

عقول القرون الوسطى

لماذا لاتناقشون هذا الموضوع ضمن حواركم مع أحزاب المعارضة؟
- بالتاكيد سيتناول الحوار هذا الجانب واعتقد أنه مهم جداً، لكن القانون اليوم على وشك مناقشته وإقراره في مجلس النواب بعد أن انجزت اللجنة التقرير الخاص بالمشروع.. لم يعد الوقت يسعف للحوار حول هذا الموضوع بالرغم من الاجابات التي سمعناها من بعض الكتل البرلمانية الكلاشتركي والناصرى أنهم مع تنظيم الحيازة والحمل والتاكيد من خلال النقاشات ستتضح الصورة جلية لدى إخواننا في الكتلة البرلمانية في المؤتمر الذين مازالوا يؤمنون بعقول القرون الوسطى ويصفون لصوت كل ناعق..

وأنا واثق من ان التصويت على القانون بالموافقة ستتم بالرغم من الأصوات المرفوعة اليوم لأن حجة المعارضين ضعيفة جداً وليس لها أي مبرر ويا ليتهم اعطونا مبرراً واحداً لهذه المعارضة سوى رفع شعارات الحكومة بعد اقرار هذا القانون استدخل إلى كل بيت، ماذا استدخل تصنع؟ أنا قلت في بداية الاجابة هل دخلت اليوم للرشاش والبازوكة التي هي محرمة في القانون الناقد؟ لم تدخل ثم أن قانون الحيازة من السهل على الحكومة ألا تعطي تصريح حمل إلا بمجرد تسجيل الحيازة، ليست بحاجة إلى أن تدخل البيوت.. ثم أن قضية القانون فيه ثغرة كبيرة للقانون السابق اعطى حق الحمل كل فئات السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية العسكرية ويبدو أنه نزل إلى عند عريف في القوات المسلحة.. يجب أن يعاد النظر في هذه المجموعات.. من الجهات التي لها حق الحمل.. رئيس الجمهورية نواب الرئيس رئيس الوزراء- أعضاء السلطة التشريعية.. لكن أن تصل إلى كل الناس يعني أنه مباح ولم يبق إلا المواطن العادي.. وهذا المواطن اعطاه الحق أن يأخذ ترخيصاً من أية جهة كانت.. يجب أن تنظم عملية إصدار التراخيص ثم ان قضية الحراسة القانون ينص أن المنشآت- الحراسات- هي التي تتولى حراسة الشخصيات العاملة في الجهات التنفيذية والتشريعية والقضائية وكذلك الشخصيات التي ترى أن حياتها وأمنها معرض للخطر.. فيجب أن يكون المصدر في عملية الحراسة هي المنشآت والحراسات.. وأيضاً هناك نقطة نخطئ فيها والحكومة في الدرجة الاولى وهي ان نصف الحراسات هي من القوات المسلحة والأمن كل واحد يأتي بطلب انتداب.. ربما بلغ عدد المنتدبين حوالي ٢٥ ألفاً.. انزع هذه الحنفية وأعد العسكر إلى وحدات القوات المسلحة والأمن وستختفي كثير من المظاهر، ثم أن هؤلاء الذين لايتأمنون إلا بعين واحدة خائفين الشار هم أول الناس يفترض أن يقبلوا بمبدأ الحيازة والحمل على الأقل أنهم سيتأمنون بعينين وليست بواحدة وستختفي مظاهر القتل والثأر في العواصم والدخول إلى بيوت الناس أو في الشارع..

الرئيس حريص على متابعة كافة الاشكالات التي تعترض السلم الاجتماعي والأمن والسلام

مباشر وجهت أصابعك نحو الحزب الاشتراكي مع وجود قوى أو شخصيات تحاول العودة إلى ما قبل ٧ يوليو؟
- من خلال طاولة الحوار كان الحديث عن قضايا أو معالجة لإشكاليات لاحقة لحرب ٦٤ هي بالأصل لو تعاملنا معها مسئولية الحكومة وترتبط بالأفراد إن وجدت ومع ذلك طرح بأنها قدمت من الحزب الاشتراكي وتعامل فيها وتحسن النية فيها واليوم أنا أشرت إلى المعلومات التي لدي بأن قيادات منظمات الحزب كانت حاضرة فيما جرى اليوم.. من هذا المنطلق ندعو الأخوة في الحزب أن الذهاب إلى هذه النقطة ليست من مصلحة الحزب أو أي حزب آخر والوقوف على خطوط التماس ليس من مصلحتنا لا في المؤتمر أو في المعارضة أو أي حزب آخر لأن هموم الوطن أكبر من هموم وقضايا الأحزاب.. والحوار حدد في النقاط المطروحة وبشكله وبالآليات المنطق عليها وهو يتجه نحو إصلاحات ترتبط بالجانب الدستوري والقانوني والنظر إلى بعض الآليات الخاصة كالسياسات الاقتصادية هذه القضايا التي طرحت وهي مشار بحث.. واعتقد أن قضية التطور السياسي هي من القضايا المسلم فيها لأن التطور السياسي ليس محصوراً بزمن ولايمكن أن نقول إن أصلحنا الأوضاع السياسية اليوم وغداً لا يوجد داع لإصلاح سياسي.. التطور الزمني والتطورات العالمية

بدأ في العالم ليس هناك فيه فساد حتى نقول إن هذه قضيتنا وحدنا.. صحيح أن هناك نسباً مصدرة تنفق في هذا الجانب وتريد أن تخلق ثقافة مكافحة فساد وليس مرجعيات في هذا الجانب لأن المرجعيات هي التشريعية والتشريعات القائمة تريد أن تضعها موضع التنفيذ لكل خلق ثقافة لمكافحة هذه الآفة هي الأصل ونبدأ بالسلطة قبل الحديث عن المعارضة حتى تكون موضوعين بالتعامل مع هذه القضية وإن تشد السلطة أجزمتها تجاه المكافحة لأنها الأقدر اليوم وتحتمل الجزء الأكبر من المسئولية.. أما قضية أننا نقول أننا في اليمن سنخفف منابع الفساد وكأننا نعيش خارج العالم فهذا أمر غير منطقي.. إنما نسير في اتجاه المكافحة نخلق هذه الثقافة التي سيكون المجتمع شريكاً في المكافحة من ألفه إلى بائه من في السلطة أو خارجها.. لأن كل الناس مسئولون عن مكافحة الفساد والسلطة مسئولة عن وضع الأدوات ومعها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الأدوات التي تصل إلى هذه النتيجة..

أنا متفائل بأننا نسير في الاتجاه الصحيح وهذا البرنامج- برنامج المؤتمر وبرنامج الرئيس- ليس من المنطق الحديث عن عدم تنفيذه في السنوات الأولى ومن الشهر الأول.. أولاً برنامج الرئيس له برامج خاصة بالتنفيذ مزممة فسنسال المعارضة.. هل هذا البرنامج المزمع نفذ بحسب الأزمنة الحالية أم أنه لم ينفذ وانه نائم حتى هذه اللحظة؟

لم تعد هناك مبررات

○ ونحن نتنتقل من حواركم مع الأحزاب الممثلة في البرلمان..... لماذا توقفت العملية؟
- لم تتوقف آخر ماعقدوه الأربعمائة الماضية وبدأوا بالخطوات الأولى.. من جانبنا في المؤتمر بادرتنا وبدأنا بالحوار ووضعنا البيت وهي الآلية التي اتفق عليها مع أطراف الحوار وقدمنا المشاريع الخاصة بالمقترحات التي نراها ضرورية وهي منذ اللحظات الاولى للحديث عن الحوار أو الاجتماع مع الأحزاب المشكلة في المجلس وسلمت لهم للاطلاع عليها.. المسئولية اليوم ومسئولية مشتركة فترفع وتيرة الحوار وربما إذا كان البعض يعتقد أن نقبس النبض.. فقد فسنا النبض خلال الفترة الماضية، لكن اليوم لم يعد هناك مبرر لجس النبض لا من الحزب الحاكم ولا من أحزاب المعارضة..

منظمات في
الاشتراكي رفعت
شعارات انفصالية
في مظاهرة السبت

موقف غير واضح

○ باعتقادك انه يقف وراءه الإصلاح.. ماهي مبررات خوفه؟

علمنا عند ربي والراسخون في العلم ربما أن الإصلاح يدركون.. وأنا شخصياً أقيم لو لم يكونوا يضمرون شرراً لكانوا أول الناس قبولاً بموضوع الحيازة وتنظيم الحمل سلاح.. ربما لديهم تفكير أننا سنقاوم وقتال القانون وربما سنخرج عن النظام والقانون من داخل العواصم.. هذا أمر عمر مواطن استطاع ان يقاوم دولة أو اسقاط نظام.. العجيب على أخواننا في بقية اللقاء المشترك الذين كان لهم موقف في السابق هو الموقف مع الحيازة.. اليوم لا يوجد موقف واضح ومحدد علناً يضطرون ان يرفعوا أصواتهم بأن هذا الموضوع موضوع اتفاق حتى بالرغم من الشراكة مع الإصلاح.. ثم أن قضية الحيازة لم تكن جديدة قدم في ٩٢ مشروع القانون الأول وهناك فصل اسمه تنظيم الحيازة والحمل مازال العنوان إلى اليوم في القانون اسمه تنظيم الحيازة والحمل أسقطنا المادة الخاصة بالحيازة النص الجديد هو النص الذي قدم بعد الوحدة مباشرة في ٩٢ فيما يخص الحيازة وبمها رفع نفس الشعار بأن الحزب الاشتراكي يريد ان يجد الناس من أسلحتهم ثم ينقض على السلطة من الحزب نفسه الذي يرفع الشعار اليوم ويتباكى.. يفترض على أن المعارضة يكونون أكثر الناس حرصاً على اختفاء الأسلحة لأن التنمية معاقبة والسياحة معاقبة والسعة الدولية واقتراف الجرائم وكثير من القضايا معقدة بسبب هذا الانتشار

معالجة الأسباب اولا

○ نتختم اللقاء بقانون تنظيم حيازة السلاح.. هل أصبح هذا القانون العقبة الكفاءة أمام الأغلبية المؤتمرية التي... الكثير من القوانين والانفاقيات إلى آخره؟

مواجهة هذا المنطق لأن الحديث في هذا البرامج كانت لا تقوم على التمنيات أو الرغبات ولكن تقوم على التحويل جزء منه سيتجه لتغطية أزمة صعده ومشاكلها والنتوءات التي حصلت في هذه المحافظة أو السقف الذي وصل إليه الإرهاب اليوم وكل هذا سينتقص من الامكانيات المتاحة لتنفيذ البرنامج.. ومع ذلك من حق المعارضة أن تتسأل هل هذه مواردنا وانتزع منها هذا الجزء لمواجهة أزمات طارئة وما تبقى اتجه لتنفيذ البرنامج.

هذا حق مشروع أن يقال، أما أن يطلب الاستجواب، ويعتقدون أنفسهم غير شركاء في بناء الوطن فهم مخطئون وإن كانوا يعتقدون أن بإمكانهم صنع المستحيل حتى في ظل هذه الظروف لم لا يتحمل اللقاء المشترك إذا كان هو صاحب الصوت المرفوع ويعمل على تنفيذ برنامج الأخ الرئيس بالامكانيات المتاحة في ظل الظروف الحالية.. نحن جاهزون لأن نسلم له الحكومة ويشكل حكومة من اللقاء المشترك، وينفذ البرنامج أو دعنا ننزل من ٥٠-٨٠٪ في ظل الظروف الحالية.

الأطوان لا تبني بالمساحكات ولا بالشعارات.. من حقي أن أضع برنامجاً طموحاً لأن الأطوان لا تنتهي بخمس سنوات أو سبع.. فالأطوان هي الأطوان والمستجدات هي المستجدات والتطورات هي التطورات.

وما اطمح الى تحقيقه اليوم غداً اطمح الى شيء آخر، فلا نخترل الأمور بأنه خلاص برنامج الرئيس هذا مسئولية الرئيس وحكومته ونحن نعد عليه بالساعات والأيام ولا نعتبر عدم تنفيذه نهاية المطاف أو نهاية العالم هم كانوا شركاء معنا في الحكومات السابقة الاشتراكي كان شريكاً وكذلك الاصلاح والحكومات تقدمت حينها ببرامج التي مجلس النواب فهل نفذت تلك البرامج حرفياً؟! أمر واحد نحن مسئولون عنه هو متاح أن تعمل الحكومة ومؤسسات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية على مكافحة الاختلالات القائمة والفساد والاختلالات الأمنية والادارية وأن تصلح أوضاعها بشكل سوي.

متطلبات الإصلاح

○ وهل هذا الموضوع يحتاج الى ميزانية أم أنه تقاعس؟

- أنا قلت ما نحن ملزمون فيه نصلحه، ولا يعني أننا نحتاج الى موارد بالرغم أن أي اصلاح يحتاج الى موارد.. أنا لا أستطيع أن أتحدث عن اصلاح مالي دون هياكل وإعادة النظر أو وضع الخطط الجديدة، ودون الاستفادة من تجارب العالم ومع ذلك هو مسئولية الحكومة في الدرجة الاولى حتى لو تحدثت أنه ليس هناك موارد فهو مسئوليتها لأنه من باب أولى أن يتم الإصلاح المالي والاداري والقضاء على كافة الاختلالات قبل الحديث عن أية برامج.

خطوات مهمة

○ يعني تعرف أن هناك تقصيراً بما يتعلق بمكافحة الفساد.. يعني على الأقل هذا الشق من البرنامج يسير تنفيذه؟
موضوع الفساد هناك مؤشرات مكافحته فقد سمعنا استكمال اجراءات تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد من خلال انتخاب رئيساً لها ونائب له، في الشق الاول من العملية وفي الشق الثاني انتهى مجلس النواب من مناقشة مشروع قانون المناقصات والمزايدات بشكله الجديد المقترح أو المحدد ملامحه في البرنامج والأطر التشريعية.

وبهذا القانون استكمل في موضوع مكافحة الفساد من جميع جوانبه وفي موضوع الاصلاحات.

ولا اعتقد أن قضية الفساد ومكافحته هو أمر في اليمن فقط.. فهل سمعت أن هناك